



خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيبي

بقلم جوشوا كريس



خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي

بقلم جوشوا كريز



Ministerie van Buitenlandse Zaken



 HM Government



حقوق الطبع والنشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية
والتنموية، جنيف ٢٠١١

طبعة أولى يونيو/حزيران ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا المطبوع أو حفظه في نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الإصدار التي تخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202, Geneva, Switzerland 47

تحرير: إميل ليبيرن

تحضير النسخة: أليكس بوتر (fpcc@mtnloaded.co.za)

تدقيق اللغة: دونالد ستراكان (stracd@yahoo.com)

الخرائط: جيليان لوف (<http://www.mapgrafix.com/>)

طبع في أوبتما وباللاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

طباعة nbmedia في جنيف-سويسرا

رقم الإيداع الدولي 2-940415-76-978-ISBN 978

المحتويات

٥	مصطلحات ومختصرات
٦	الموجز التنفيذي
٩	١. أبيبي قبل العام ٢٠٠٥
١٠	الحرب الأهلية الأولى واتفاق أديس أبابا
١٢	الحرب الأهلية الثانية
١٣	٢. فترة اتفاق السلام الشامل (CPA) الانتقالية
١٣	لجنة حدود أبيبي (ABC)
١٥	الصراع في أبيبي خلال العام ٢٠٠٨
١٦	قرار محكمة التحكيم الدائمة
١٨	مواقف الجهات المعنية بشأن حدود أبيبي
٢٠	الانعكاسات الأوسع نطاقاً للمفاوضات بشأن الحدود بين الشمال والجنوب
٢٣	٣. المأزق الناجم عن استفتاء أبيبي
٢٣	المواقف من استفتاء أبيبي
٢٥	إعلان من جانب واحد؟
٢٨	٤. أعمال العنف في أوائل العام ٢٠١١ ومحاولات تحقيق المصالحة
٣٠	اتفاق كادوقلي الأول (١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١١)
٣٢	اتفاق كادوقلي الثاني (١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١١)
٣٥	الصراع في شهري فبراير/شباط ومارس/أذار ٢٠١١
٣٦	المهاجمون ودوافعهم
٣٨	العلاقات القائمة بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية
٣٩	الهجوم على أبيبي
٤٢	وجهات النظر بشأن الهجوم على أبيبي

٤٥	٥. الجهات المسلحة الفاعلة على الأرض
٤٥	القوات المسلحة السودانية
٤٨	الشرطة الاحتياطية المركزية
٤٩	ميليشيات المسيرية
٥١	شرطة أبيي / الجيش الشعبي لتحرير السودان
٥٤	الوحدات المشتركة المتكاملة
٥٥	بعثة الأمم المتحدة في السودان
٥٨	٦. وجهات نظر الجهات المعنية بتاريخ ٢٣ مايو/أيار ٢٠١١
٥٨	المسيرية
٦٠	دينكا نقوك
٦٢	حزب المؤتمر الوطني
٦٣	الحركة الشعبية لتحرير السودان
٦٥	٧. نظرة استشرافية للمستقبل
٦٧	الهوامش
٧٤	قائمة المراجع
٧٨	نبذة عن المؤلف
٧٩	شكر وتقدير

مصطلحات ومختصرات

لجنة حدود أبيبي	ABC
لجنة استفتاء أبيبي	ARC
الاتحاد الأفريقي	AU
الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ	AUHIP
اتفاق السلام الشامل	CPA
الشرطة الاحتياطية المركزية	CRP
حكومة السودان	GoS
حكومة جنوب السودان	GoSS
مجلس الدفاع المشترك	JDB
حركة العدل والمساواة	JEM
وحدة مشتركة متكاملة	JIU
حزب المؤتمر الوطني	NCP
محكمة التحكيم الدائمة	PCA
قوات الدفاع الشعبية	PDF
قذيفة صاروخية (قاذفة)	RPG
القوات المسلحة السودانية	SAF
جنيه سوداني	SDG
الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLA
الحركة الشعبية لتحرير السودان	SPLM
مشروع سنتينل للأقمار الصناعية	SSP
حركة وحدة جنوب السودان	SSUM
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
دولار أميركي	USD

الموجز التنفيذي

لقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١١ أسوأ حالة عنف في أبيي منذ نهاية الحرب الأهلية السودانية الثانية. ففي تاريخ ٢٣ مايو/أيار ٢٠١١، كانت بلدة أبيي تشتعل بالنيران حين كانت الميليشيات المسلحة تنهب وتحرق الممتلكات عقب احتلال المنطقة بكاملها من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF). وخلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار ٢٠١١، قام حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وهو الحزب الحاكم في السودان، بدعم وتسليح قوات الميليشيات التي هاجمت مواقع للشرطة في مختلف أنحاء وسط أبيي، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً. وفي مايو/أيار، ازداد الخطاب السياسي حدة من كلا الجانبين، مما دفع بالوحدات التي كان قد تم تشكيلها من أجل حماية الإقليم إلى التصادم. في أعقاب حادثة ١٩ مايو/أيار، نفذت القوات المسلحة السودانية (SAF) غزواً كامل النطاق لمنطقة أبيي، رافقته حملة قصف جوي. وبحلول ٢٢ مايو/أيار، كان المدنيون جميعهم في المنطقة قد فروا إلى جنوب السودان وكانت بلدة أبيي في أيدي القوات المسلحة السودانية (SAF).

لقد أثرت هذه الهجمات سلباً في كل من قبائل دينكا نقوك وجماعات المسييرية التي تنتقل سنوياً عبر المنطقة خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان. لقد فر النقوك، وهم جزء من قبيلة دينكا الأوسع نطاقاً في جنوب السودان، ويقومون بشكل دائم في أبيي، من المنطقة بعد أن تم إحراق قراهم وممتلكاتهم.

كما أن المسييرية قد تأثرت بدورها. فبسبب الاشتباكات وتصلب المواقف من سائر الأطراف، كان موسم الرعي للعام ٢٠١٠-٢٠١١ الأول في الذاكرة الحية الذي لا يصل فيه رعاة المسييرية إلى نهر كير، جنوب مدينة أبيي. وافادت المسييرية عن النقص في المياه والمراعي لماشيئهم. لقد ألهمت الهجمات الخطاب السياسي لكل من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، الحزب الحاكم في جنوب السودان، مما جعل أي احتمال لحل أزمة أبيي أبعد من أي وقت مضى.

لقد شكلت أبيي محوراً للعديد من اتفاقات السلام ومحاولات الوساطة الدولية على مدى السنوات الـ٤ الماضية. عند نقلها إلى إقليم كردفان في العام ١٩٠٥، تلقت أبيي الوعد بإجراء استفتاء حول مصيرها في العام ١٩٧٢ كجزء من اتفاق أديس أبابا الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى. كما أن اتفاق السلام الشامل (CPA) في العام ٢٠٠٥ قد دعا مجدداً إلى إجراء استفتاء بشأن مستقبل أبيي، فضلاً عن ترسيم الحدود الدقيقة للمنطقة. لكن، وبعد مرور ست سنوات، لم يتم تنفيذ شيء من ذلك.

منذ العام ٢٠٠٥، عرقل حزب المؤتمر الوطني (NCP) بشكل متكرر محاولات ترسيم حدود أبيي، كما أن المفاوضات بشأن إجراء استفتاء قد اصطدمت بحائط مسدود في ما يتصل بمسألة تحديد الأشخاص الذين ينبغي اعتبارهم من سكان الإقليم، والسماح لهم بالتالي


بالتصويت. في غضون ذلك، كان شمال أبيبي بحكم الواقع تحت احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) وميليشيات المسيحية المتحالفة معها.

تحلل ورقة العمل هذه ديناميات الصراع في أبيبي وتنظر في الآثار المترتبة على هذه الاشتباكات بالنسبة إلى استفتاء أبيبي وترسيم حدود المنطقة وعملية السلام بين الشمال والجنوب بشكل عام. وهي تركز على تصاعد الصراع في العام ٢٠١١، وإضاعة ذلك في سياق أنماط العنف التاريخية في الإقليم. وهي تتناول في المقام الأول الأحداث التي شهدتها المنطقة وصولاً إلى ٢٣ مايو/أيار ٢٠١١، مع التركيز بشكل مفصل على صراع فبراير/شباط - مارس/آذار الذي مهد الطريق لغزو القوات المسلحة السودانية (SAF).

ومن نتائج ورقة العمل الرئيسية:

- من غير المرجح أن يؤدي غزو القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيبي إلى حرب شاملة بين الشمال والجنوب. فما لم تعتمد هذه القوات على عبور نهر كير، لن تعرّض الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان في ٩ يوليو/تموز ٢٠١١ للخطر من خلال الرد عسكرياً على الغزو. كما أن مصلحة حزب المؤتمر الوطني (NCP) لا تقضي ببدء حرب أخرى، وإنما باستخدام أبيبي كأداة للمساومة في مفاوضات مرحلة ما بعد الاستفتاء وما بعد الاستقلال الحساسة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).
- إن محاولات المجتمع الدولي للتدخل في أزمة أبيبي في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١١ لم تحسن الوضع وإنما ساهمت بالفعل في تفاقمه.
- لقد أدت الترتيبات الأمنية التي تم اعتمادها بعد الاشتباكات في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، والتي رمت إلى تحسين الوضع الأمني في أبيبي، إلى عكس ذلك إذ سمحت بشكل جزئي بالهجوم العسكري الذي نفذته القوات المسلحة السودانية (SAF) على أبيبي.
- تعكس هجمات العام ٢٠١١ وفشل الاتفاقات المحلية أسوأ انهيار في العلاقات بين قبائل دينكا نقوك والمسيحية حتى هذا التاريخ. كما أن تورط حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد أدى بدوره إلى تفاقم الصراع.
- ثمة أدلة فاطعة تثبت أن جنود القوات المسلحة السودانية (SAF) قد شاركوا في هجمات فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١، وأن الحكومة السودانية كانت تقوم في الوقت نفسه بتسليح ميليشيات المسيحية وتوجيهه على الأقل بعض من تلك الهجمات.
- وخلافاً لبعض ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA) الأخرى، لا يمكن حلّ أزمة أبيبي فقط من خلال اتفاقات سرية بين النخبة من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM). يجدر بأي مفاوضات الاشتمال على المشاركة النشطة من كل من المسيحية ودينكا نقوك، وأن تحظى بموافقة قادتهم. غير أنه ما من سيناريوهات محتملة قادرة على ما يبدو على إرضاء سائر الجهات المعنية المحلية والوطنية.

- نظراً إلى الفجوة القائمة بين المواقف السياسية لحزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، واحتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي في مايو/أيار ٢٠١١، من المستبعد جداً التوصل إلى أي حلٍّ مرضٍ لمختلف الأطراف في المستقبل القريب. ومع التوترات القائمة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بشأن ما إذا كان يجب القتال من أجل أبيي، ووضع الإعلان الرسمي لاستقلال الجنوب في ٩ يوليو/تموز نصب أعينها، فمن غير المرجح أن يكون الحزب على استعداد لتعريض نجاح عملية الانفصال للخطر عبر الإصرار على حلّ أزمة أبيي أولاً. وفي ظلّ غياب أي ضغوط دولية جدية، ثمة خطر بأن تستمرّ الأزمة الحالية إلى ما بعد شهر يوليو/تموز.
- في ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١١، وقع الطرفان اتفاقاً لإنهاء احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي والسماح بنشر قوات حفظ السلام الإثيوبية بموجب تفويض من الأمم المتحدة. إن تقييم دور الأمم المتحدة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١١ يشير إلى أن أي قوة لحفظ السلام ستضطر إلى الصراع والمكافحة من أجل منع اندلاع المزيد من أعمال العنف في الإقليم.

لقد أجريت الأبحاث المتصلة بورقة العمل هذه في جوبا وأبيي خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار ٢٠١١، أعقبها مقابلات تكملية بين مارس/آذار ويونيو/حزيران ٢٠١١. كما تعتمد الورقة على أبحاث سابقة كان المؤلف قد قام بها خلال المرافعات الشفهية لقضية أبيي في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي خلال شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٩. وبسبب صعوبة قدرة الوصول، تمّت الغالبية العظمى من المقابلات التي أجريت في سياق هذه الورقة مع مجموعات من دينكا نقوك من سكان أبيي، بدلاً من أعضاء من المسييرية في جنوب كردفان. 

١. أبيي قبل العام ٢٠٠٥

تقع أبيي حالياً بين ولايات الوحدة وواراب وشمال بحر الغزال في جنوب السودان وولايتي جنوب كردفان وجنوب دارفور في شمال السودان. غالبية سكان المنطقة هم من دينكا نقوك، وهي جماعة من الرحل، متفرعة من قبيلة دينكا بادانج وبشكل أوسع جزء من قبيلة دينكا في جنوب السودان. تعيش في شمالها وشرقها جماعة المسيرية التي تمتد أراضيها عبر جنوب دارفور وما يُعرف الآن بجنوب كردفان. تمرّ عدة مجموعات من المسيرية عبر أبيي سنوياً (نوفمبر/ تشرين الثاني حتى أبريل/نيسان) بحثاً عن مراعي لمواشيهم في موسم الجفاف.^٣

لقد وقعت أول مجموعة رئيسية من الاضطرابات في العلاقات بين دينكا نقوك والمسيرية خلال فترة الحكم التركي للسودان (١٨٢٠-٥٥). بحلول منتصف هذا القرن، كان هنالك عدد كبير من شركات المتاجرة بالرق والعاج الناشطة في بحر الغزال وجنوب كردفان، وكانت تشكل تحالفات مع المسيرية الحمر، أحد الفرعين الرئيسيين للمسيرية والفرع الرئيسي النشط في أبيي. كانت تغير بانتظام دينكا نقوك من أجل أسر الرقيق. حاولت دينكا نقوك مقاومة هذه الهجمات بقيادة أروب بيونج، ولكنها أقامت أيضاً علاقات وثيقة مع عناصر من الحمر. وقد أدت هذه التحالفات الوثيقة إلى حماية دينكا نقوك من أسوأ الغارات (جونسون، ٢٠٠٨، ص ٥-٣). انقسم الحمر خلال هذه الفترة، إذ رفضت بعض الجماعات الانضمام إلى خليفة عبد اللهي في أم درمان بعد استيلاء المهدي على الخرطوم في العام ١٨٨٥. فلجأ عندها بعض عناصر الحمر إلى دينكا نقوك (جونسون، ٢٠٠٨، ص ٥-٣). غير أن بعض العناصر الأخرى، خاصة من الحمر العائدين من المهديّة، بدأوا بالإغارة على دينكا نقوك. وقد أدت شكاوي دينكا نقوك بشأن هذه المدهامات إلى نقل الحكومة الأنجلو مصرية أراضي دينكا نقوك وجزء من أراضي دينكا تويك من بحر الغزال إلى إقليم كردفان في العام ١٩٠٥. كانت السياسة الاستعمارية السائدة في تلك الفترة تقضي بالحفاظ على الجماعات المتصارعة ضمن الأقاليم الإدارية نفسها بحيث يسهل أكثر على الضباط المستعمرين مواجهة النزاعات ومعالجتها.

إن ما تم نقله إلى كردفان في العام ١٩٠٥ قد شكّل لاحقاً مسألة ذات أهمية كبرى طوال ما يزيد قليلاً عن المائة عام. ففي العام ١٩٠٥، ساد قدر كبير من الإرباك بشأن المنطقة التي تم نقلها. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان ما نقل هي منطقة جغرافية نهائية أو زعامات دينكا نقوك التي اتسعت كمجموعة سياسية. وبعد مرور مائة عام، اضطرت لجنة حدود أبيي (ABC) لإعادة النظر في ما كان يعرف بمنطقة دينكا نقوك خلال هذه الفترة.

للأسف، لم تكن الخرائط المعاصرة كافية لحسم هذه المسألة؛ لم يكن المسؤولون في الإدارة الاستعمارية يسافرون إلى الإقليم إلا في موسم الجفاف، عندما يكون المسيرية قد انتقلوا إلى الجنوب (وبالتالي فقد كانوا يمتلكون نظرة مشوهة، أو على الأقل غير مكتملة، عن استخدام الأراضي). كما أن تسمية الأنهار التي تمر عبر أبيي لم تكن متسقة. رسمياً، كان

نهر كير، المشار إليه في الخرائط الاستعمارية على أنه بحر العرب، يُعتبر الحد الفاصل بين كردفان وبحر الغزال. غير أن هذه الخرائط قد خلطت بين نهر كير ونهر نقول،^٤ فصعب فهم أي من النهرين كان قادة الاستعمار يشيرون إليه في تقاريرهم الميدانية. ولم يكن أي من دينكا أو المسيرية يطلقون اسم بحر العرب على هذا النهر، وإنما كير وجرف، على التوالي. بالنسبة إلى لجنة حدود أبيي (ABC)، فقد تمثل أحد التحديات الرئيسية في عملية ترسيم حدود أبيي بعدم موثوقية ودقة السجلات الوثائقية واجتزاؤها (لجنة حدود أبيي (٢٠٠٥)، ABC، ص. ٤).

بقيت أبيي في كردفان خلال فترة استقلال السودان. ومباشرة قبل الاستقلال، في العام ١٩٥٣، عرضت الحكومة الأنجلو-مصرية على دينق ماجوك، رئيس قبيلة دينكا نقوك، فرصة إعادة الانضمام إلى بحر الغزال، غير أنه قد رفض هذا العرض. عارض العديد من قادة دينكا نقوك هذا الرفض الذي استند إلى التوترات التي كانت قائمة مع دينكا تويك في الأقاليم الجنوبية. لا يزال هذا الرفض يشكل حتى اليوم مصدراً من المصادر التاريخية للهوة القائمة بين إدارة أبيي ودينكا نقوك. إذ تخضع هذه الإدارة لأقارب دينق ماجوك والرئيس الحالي لقبيلة دينكا نقوك، كول دينق كول.

الحرب الأهلية الأولى واتفاق أديس أبابا

لقد شهدت الحرب الأهلية الأولى (٧٢-١٩٥٥) بداية لتعميق الانقسامات بين المسيرية ودينكا نقوك، خاصة مع تزايد تجنيد أفراد المسيرية في الميليشيات الحكومية مقابل انضمام أفراد دينكا نقوك إلى أفراد دينكا في حركة أنيانيا المتمردة، الحركة الأم للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM). وقد زادت هذه الانقسامات في العام ١٩٦٥، عندما تم إحراق ٧٢ مدنياً من دينكا نقوك وهم على قيد الحياة في بابنوسة (دينغ، ١٩٩٥، ص. ٢٩٢). ولا يزال صدى هذه المجزرة عميقاً حتى اليوم،^٥

مع استمرار الحرب، اشتبكت عناصر دينكا نقوك مع المسيرية في مناطق الرعي في أبيي ففر المدنيون من شمال الإقليم، مما جعله خالياً من السكان.^٦ بعد مرور عام على مجزرة بابنوسة، طالبت جماعة المسيرية بأجزاء من أبيي باعتبارها أراضٍ مسيرية حصرية وذلك للمرة الأولى، بحجة أنهم يمتلكون هذه المنطقة وصولاً إلى نهر نقول. غير أن لجنة برئاسة شيخ الحمر في شمال كردفان، منعم منصور، قد رفضت هذا الاقتراح.^٧

لقد نصّ اتفاق أديس أبابا، الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى في العام ١٩٧٢، على بند يمنح دينكا نقوك الحق بإجراء استفتاء حول ما إذا كانوا يريدون الاندماج في المنطقة الجنوبية الجديدة. في غضون ذلك، منح أبيي وضعاً إدارياً خاصاً تابعاً لمباشرة لولاية الرئيس. لقد حدّد الاتفاق أن المناطق التي كانت جزءاً من الناحيتين "الثقافية والجغرافية" مما أصبح لاحقاً جنوب السودان يمكنها إجراء استفتاء حول مسألة الانضمام إلى الجنوب (اتفاق أديس أبابا، ١٩٧٢، البند ٣(ج)).

لقد أدى هذا الاتفاق إلى حالة اضطراب وقلق كبيرة لدى المسيحية، الذين باتوا يشعرون بالآثار الطويلة الأجل للضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فقد كانت التغيرات في أمطار هطول الأمطار قد بدأت بتغيير مناطق الرعي التقليدية، كما أن التوسع في المخططات الزراعية الواسعة النطاق في ولاية جنوب كردفان المعاصرة قد أدى إلى تقلص أراضي الرعي، ممّا فرض ضغوطاً إضافية على مراعيهم لموسم الجفاف في الجنوب. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانوا يعانون من التهميش المتزايد من جانب القوى السياسية الوطنية (كين، ١٩٩٤، ص ٦٢-٦٠). ونظراً إلى أن أبيي كانت تتمتع بوضع إداري خاص بموجب اتفاق أديس أبابا وأن الإدارة كانت قد سحبت إلى حد كبير من دينكا نقوك المحلية، فقد شعر المسيحية أيضاً بالتهميش في أبيي وبالقلق من أن أي استفتاء بين دينكا نقوك يسفر عن انضمام أبيي إلى المنطقة الجنوبية قد يعني خسارتهم الدائمة لأراضي الرعي.

في العام ١٩٧٧، قبل بداية الحرب الأهلية الثانية، نظم المسيحية أنفسهم ضمن ميليشيات عرفت باسم "المرحليين" وهاجموا مستوطنات دينكا نقوك في أبيي. لم تكن هذه الهجمات تشبه أياً من الغارات التقليدية التي كانت تحدث عادةً في نهاية موسم الجفاف أثناء عودة المسيحية إلى الشمال للرعي في موسم الأمطار ومحاولتهم الاستيلاء على قطاعين دينكا نقوك لأخذها معهم. فهذه الهجمات الجديدة قد استهدفت المستوطنات والمدنيين. وقد تكرر هذا النمط خلال الحرب الأهلية الثانية وهجمات ما بعد مرحلة اتفاق السلام الشامل (CPA). كان الهدف من هذه الهجمات ضمان اعتبار أبيي على أنها أراضٍ حصرية لاستخدام المسيحية (دي وال، ١٩٩٣).


الحرب الأهلية الثانية

لقد تزايدت حدة وكثافة هجمات المسيحية خلال الحرب الأهلية الثانية (٢٠٠٥-١٩٨٣). ولا يزال سكان أبيي المعاصرون يتذكرون كيف فروا من منازلهم عندما قامت الميليشيات بتدمير ممتلكاتهم وقتل المدنيين في شمال الإقليم.^٩ إن خطط دينكا نقوك الحالية الرامية إلى إعادة الاستيطان في هذه المناطق عند البتّ بمستقبل الوضع السياسي لأبيي إنما تستند إلى هذه الذكريات الأليمة.^{١٠}

وعلى الرغم من أن هذه الهجمات قد حافظت على البنية الأساسية نفسها كما في فترة ما قبل الحرب الأهلية، إلا أن السياق السياسي والاقتصادي قد تغيّر. والأهم من ذلك هو أن الحكومة الشمالية قد دعمت الميليشيات. بعد اكتشاف النفط في أبيي في أواخر السبعينيات، تم استخدام الميليشيات في شمال الإقليم من أجل التخلص من السكان الذي ينتمون إلى دينكا نقوك وفتح الطريق من أجل استغلال احتياطي النفط. لقد وجد هذا النوع من الحرب الديموغرافية صدى في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA)، إذ أن هجمات الميليشيات قد دفعت المدنيين من دينكا نقوك على الفرار، ممّا خلق "أمراً واقعاً على الأرض" يمكن استخدامه لدعم المطالبة بتقسيم مستقبلي لأبيي. خلال الثمانينيات، قدمت وكالات

المعونة الدولية المساعدة على غير قصد لاستراتيجية الحكومة الوطنية من خلال المساعدة على استيطان المسيرية على أراض كانت مأهولة في السابق من قبل دينكا نقوك (جونسون، ٢٠١٠، ص. ٣٦). وقد أضاف الرئيس السوداني عمر البشير طابعاً رسمياً على الميليشيات باعتبارها كياناً قانونياً قبائلياً تُعرف باسم قوات الدفاع الشعبية (PDF) في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ (سالمون، ٢٠٠٧، ص. ١٢).

لقد أدت الهجمات في التسعينيات إلى تكثيف هذه الحملة، إذ أنها قد استهدفت المواشي بشكل متعمد في محاولة لتدمير المصدر الرئيسي لكسب الرزق لدى دينكا نقوك (دينغ، ٢٠١٠، ص. ٥٢-٢٣١). لقد تمّ تأكيد حدة هذه الهجمات على مستوطنات دينكا نقوك ومواشيهم خلال الحرب الأهلية الثانية من خلال السجلات المعاصرة والمقابلات الأخيرة.^{١١}

في الوقت نفسه، فقد ازداد نفور دينكا نقوك وغضبهم حيال عدم تحقق الوعد بإجراء استفتاء أبيي. لقد شكل العديد من أفراد دينكا نقوك وحدات في حركة أنيانيا التمردية الثانية^{١٢} التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) في العام ١٩٨٣. ولا يزال هنالك وجود قوي للدينكا نقوك في المراتب العليا في الحركة (SPLM) فضلاً عن سيادة شعور مشترك بأن دينكا نقوك قد شاركوا في الكفاح من أجل الاستقلال مع بقية الجنوب. وهو من الأسباب الرئيسية لعدم احتمال موافقة حكومة الجنوب اليوم على أي "حل" لأزمة أبيي من شأنه إبقاؤها في شمال السودان. 

٢. فترة اتفاق السلام الشامل (CPA) الانتقالية

خلال المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق السلام الشامل (CPA)، اتسمت المناقشات المتصلة بأبيي بجو مشحون. وقد تشابهت أسباب هذا العقم في المناقشات إلى حد كبير بأسباب الصراع في أوائل العام ٢٠١١. كان حزب المؤتمر الوطني (NCP) مصمماً على عدم فقدان السيطرة على حقول النفط في الإقليم والمحافظة على ولاء المسيرية الذين كانوا قلقين حيال مسألة انضمام أبيي إلى الجنوب. غير أن الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد أرادت التأكد من انضمام أبيي إلى الجنوب. نتيجة لهذا الاختلاف في الآراء، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن مستقبل أبيي السياسي.

لم تتم صياغة مسودة بروتوكول اتفاق السلام الشامل (CPA) بشأن أبيي من جانب الطرفين في الاتفاق - حكومة السودان (GoS) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) / الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) - وإنما من جانب الفريق الأميركي في المفاوضات. فقد رفع المبعوث الأميركي، السناتور جون دانفورت، مسودة النص إلى الطرفين في محاولة لحلحلة الأمور. وقد تضمن بروتوكول أبيي وعداً بإجراء الاستفتاء بشأن مصير أبيي، وذلك بالتزامن مع الاستفتاء بشأن حق تقرير مصير الجنوب، وكلف لجنة حدود أبيي (ABC) بترسيم حدود الإقليم. وفي الفترة الانتقالية، توجب على الرئاسة تعيين مجلس تنفيذي، في انتظار الانتخابات المحلية. كما أن بروتوكول أبيي قد حظر وجود سائر القوات العسكرية على أراضي الإقليم، باستثناء ثلاث قوات: الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) المؤلفة من كل من القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ووحدات شرطة أبيي، والمراقبين الدوليين.

لجنة حدود أبيي

لقد تألفت لجنة حدود أبيي (ABC) من خمسة أعضاء من حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وخمسة أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، وخمسة خبراء دوليين. وقضت مهمة هؤلاء الأعضاء بتحديد مساحة المنطقة، "المعرفة على أنها منطقة زعامات دينكا نقوك التسع التي نزحت إلى كردفان عام ١٩٠٥" (بروتوكول أبيي، ٢٠٠٥، البند ٢-١). ونظراً للتباين بين مواقف كلا الطرفين في اتفاق السلام الشامل (CPA)، بات الخبراء الدوليون يشكلون هم فريق حسم القرار.

لم تتسم مهمة اللجنة بالسهولة، فقد كانت مزاعم الطرفين اللذين تمّت استشارتهما شديدة التباين. بالنسبة إلى المسيرية، كانت أراضيهم تمتد إلى جنوب كير؛ أما دينكا نقوك،

فقد زعموا أن أراضيهم تمتد شمالاً وصولاً إلى العدية، وأن الحدود بين دينكا نقوك والمسيرية يجب أن تمتد أسفل مقلد (لجنة حدود أبيبي (ABC)، الاقتراح ١، ص. ١٢).

لم يتفق موقف المسيرية بالضرورة مع موقف حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وخلال مشاورات لجنة حدود أبيبي (ABC)، كان موقف الحكومة أن خير هي الحدود الإقليمية بين كردفان وبحر الغزال في العام ١٩٠٥، في حين أن العديد من المسيرية قد أشاروا إلى أن الحدود كانت في الواقع جنوب كير،^{١٣} مما زاد من حجم ادعاءات المسيرية التي قاموا بها أولاً بعد مجزرة بابنوسة. كانت المسافة بين الموقعين أعظم من تلك التي كانت قائمة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ودينكا نقوك، مما أسس للخلاف في المستقبل. لقد رفض العديد من المسيرية الاعتراف بلجنة حدود أبيبي (ABC) إذ أنهم شعروا بأن أعضائها لم يستشيروهم بالشكل الصحيح وأنه قد تم تجاهل وجهات نظرهم من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP). كما أن مشاورات اللجنة قد أدت إلى تعزيز شعور المسيرية بالتهميش من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP). فأظهرت العملية بوضوح أن هدف حزب المؤتمر الوطني الرئيسي هو السيطرة على حقول النفط التي لم يكن رعاة المسيرية أنفسهم مهتمين إلى حد كبير بها.^{١٤}

إن عدم احتمال السجلات الوثائقية والالتباسات حول التسميات وغيرها من التحديات المتصلة بالسجلات التاريخية قد جعلت من عملية اتخاذ القرارات من جانب لجنة حدود أبيبي (ABC) عملية شبه مستحيلة. عند صدور تقرير اللجنة، قسّمت منطقة القوز - وهي منطقة الكثبان الرملية المستقرة الواقعة بين الجماعتين - بالتساوي بين الطرفين، وذلك نظراً إلى أن: "الطرفين يدعيان بالتساوي امتلاك المناطق المشتركة، وبالتالي يبدو من المنصف تقسيم القوز بينهما" (لجنة حدود أبيبي (ABC)، الجزء الأول، الاقتراح ١٩، ص. ٢٢). لقد كان هذا القرار القاضي بتوخي الإنصاف، والمعروف بالقرار وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف، واحداً من النقاط الرئيسية المتنازع عليها في محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في لاهاي.

سرعان ما أعرب كل من المسيرية وحزب المؤتمر الوطني (NCP) رفضهما للتقرير عند صدوره وإنما لأسباب مختلفة. فقد ادعى حزب المؤتمر الوطني (NCP) أن لجنة حدود أبيبي (ABC) قد تجاوزت ولايتها ولم تقم بترسيم الحدود التاريخية لمنطقة أبيبي كما كانت تقضي ولايتها القيام به حصرياً. أما العوامل الكامنة خلف اعتراضات حزب المؤتمر الوطني (NCP) فكانت حقيقة أن لجنة حدود أبيبي (ABC) وجدت أن هجليج وديفرا، وهما حقلاً نفط كبيران نسبياً، كانا ضمن حدود أبيبي.

لقد رأى المسيرية قرار لجنة حدود أبيبي (ABC) على أنه الأحدث ضمن سلسلة من الأحداث التي قد أدت إلى الحد من قوتهم وأراضيهم. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنهم قد ساعدوا حزب المؤتمر الوطني (NCP) على "إفراغ الأرض" من أجل المنشآت النفطية، فهم لم يحصلوا على شيء يُذكر من عائدات النفط. كما أن المنشآت النفطية والزراعة الواسعة النطاق وعوامل التصحر قد أثرت بدورها في أراضي الرعي التابعة للمسيرية. عقب حملة التضييق التي قام بها حزب المؤتمر الوطني (NCP) بعد صدور تقرير اللجنة، اعتقد المسيرية أن التقرير إنما

يعني أنهم سيخسرون الآن مراعيهم في موسم الجفاف لصالح دينكا نقوك، على الرغم من أن التقرير قد اعترف بحقهم في الرعي في منطقة أبيي.

الصراع في أبيي خلال العام ٢٠٠٨

بعد رفض حزب المؤتمر الوطني (NCP) لقرار لجنة حدود أبيي (ABC)، لم يحرز أي تقدم في ترسيم حدود منطقة أبيي كما أن حدة التوتر قد استمرّت بالارتفاع. في مايو/أيار ٢٠٠٨، أثارت المشادات بين وحدات من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والقوات المسلحة السودانية (SAF) من الوحدة المشتركة المتكاملة المتمركزة في أبيي مواجهة أوسع نطاقاً أدت إلى فرار أكثر من ٦٠,٠٠٠ شخص وإحراق جزء كبير من المدينة.^{١٥}

عقب أعمال العنف في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، وضع حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) خريطة طريق أبيي، وهي وثيقة ترمي إلى معالجة الأزمة. وعلى الرغم من أن الاتفاق قد أدى إلى إنشاء إطار أمني للإقليم، إلا أنه قد التزم الصمت بشأن عدد من القضايا المركزية التي يعتبرها العديد من أفراد دينكا نقوك مركزية وحيوية بالنسبة إلى بروتوكول أبيي. على سبيل المثال، توجّه خريطة طريق أبيي الرئاسة نحو تعيين إدارة أبيي، في حين أن بروتوكول أبيي يدعو إلى إنشاء مجلس تنفيذي مؤقت، ومن ثم إجراء انتخابات (خريطة طريق أبيي، ٢٠٠٨، القسم ٣.٤).^{١٦} غير أن هذه الانتخابات لم تجر أبداً، كما أن انعدام التمثيل الديمقراطي قد خلّف لدى العديد من أفراد دينكا نقوك شعوراً بعدم امتلاكهم أي رأي في المفاوضات السياسية الجارية.

لقد دعت خريطة طريق أبيي (٢٠٠٨، القسم الأول، ص. ١) إلى حلّ الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) التي قد شاركت في الاشتباكات التي وقعت في مايو/أيار ٢٠٠٨ ونشر كتيبة وحدة جديدة في منطقة أبيي، من شأنها "الاستفادة من دروس تجربة كتيبة الوحدات المشتركة المتكاملة السابقة في أبيي".^{١٧} كما تستلزم خريطة طريق أبيي (٢٠٠٨، القسم الأول، ص. ٢) نشر وحدات تابعة للشرطة في أبيي، علماً أنها لا تحدد وجوب كونها وحدات مشتركة مؤلفة من القوات الشمالية والجنوبية، ولكن ببساطة وجوب نشرها بعد "التشاور بين وزير الداخلية الوطني ووزير الشؤون الداخلية في حكومة جنوب السودان".

في حالة تنازع الأطراف بشأن نتائج لجنة حدود أبيي (ABC)، تقترح خريطة طريق أبيي عليهم إحالة القضية إلى محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في لاهاي.

قرار محكمة التحكيم الدائمة

عقب التحكيم المشين الذي جرى في لاهاي، رأت محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠٠٩ أن لجنة حدود أبيي (ABC) قد تخطت نطاق ولايتها وعدلت الحدود التي وضعتها اللجنة لأبيي، من خلال خفض الحجم الكلي للمنطقة، وتركيزه على مناطق مستوطنات دينكا

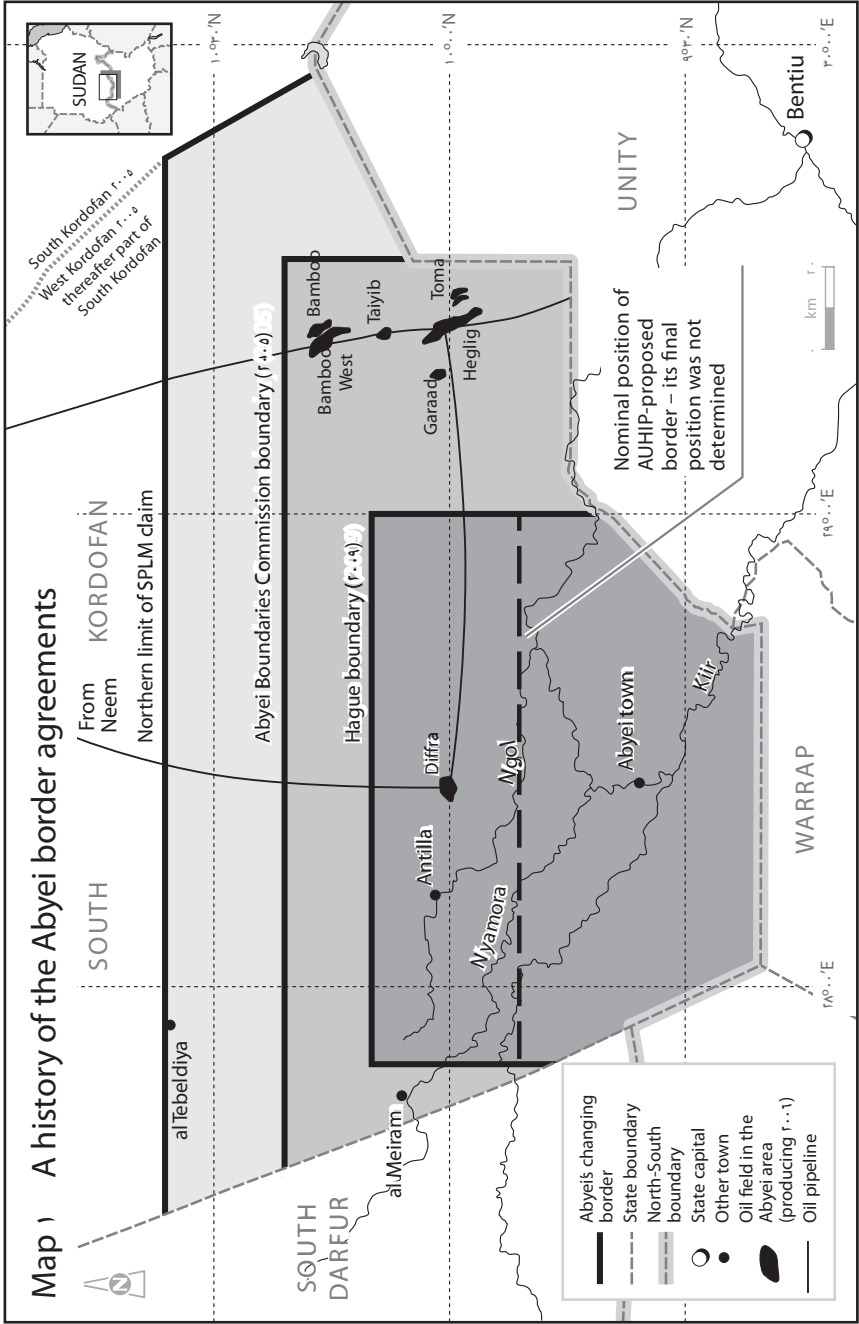
نقوك الحالية (انظر الخريطة ا). ففي ما اعتبر بشكل عام بأنه قرار سياسي يهدف إلى استرضاء حزب المؤتمر الوطني (NCP)، تم تحديد المناطق المنتجة للنفط في الشمال الشرقي على أنها خارج منطقة أبيي، في جنوب كردفان (محكمة التحكيم الدائمة، ٢٠٠٩، ص. ٢٠٨-٢٠٧). وفي حين أن كلاً من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد وافقا في الأساس على الالتزام بحكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، فقد رفضت المسيرية هذا القرار على الفور، مدعين أنه لم تتم استشارتهم بالشكل الملائم وأن أبيي هي منطقتهم على مر التاريخ. هنالك بعض من الحقيقة في الجزء الأول من مزاعم المسيرية، فقد كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحكومة السودان (GoS) الطرفين الوحيدين الممثلين في محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، في حين أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) قد سيطر على جلسات الاستماع الشفهية التي عقدت في وقت سابق في أوساط المسيرية خلال مشاورات لجنة حدود أبيي (ABC). لقد هدد المسؤولون في حزب المؤتمر الوطني (NCP) أعضاء بارزين من المسيرية بالطردهم من مناصبهم الإدارية في حال معارضتهم لادعاءات الحكومة.^{١٨}

لقد عكست هذه المشاكل تلك التي واجهها المجتمع الدولي بصورة أعم في ما يتعلق بأبيي، وفي حين أن الطرفين السياسيين قد عارضا التحكيم، فالجماعتان اللتان كانتا حياتهما وأراضيها على المحك - أي دينكا نقوك والمسيرية - لم تحظا بتمثيل رسمي في الإجراءات. إن غياب أي نهج استشاري حقيقي يشمل ليس فقط الأحزاب السياسية، وإنما أيضاً المجتمعات المحلية، هو من الأسباب الجوهرية لتمكن حزب المؤتمر الوطني (NCP) من احتكار الإجراءات خلال فترة الست سنوات الانتقالية التي ينص عليها اتفاق السلام الشامل (CPA).

وفي حين بدأ كل من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وكأنهما قد تقبلا حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA) - أو على الأقل لم يعربا عن رفضهما له علناً - فقد رفض مؤتمر المسيرية^{١٩} في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ هذا القرار علناً، مفيداً أنهم لن يوفروا أي وسيلة متاحة لمنع ترسيم الأراضي. كما اقترح المؤتمر في المقابل أن يتم ترسيم حدود أبيي وفقاً لحدود العام ١٩٥٦، أي كما كانت عليه عند الاستقلال. فوفقاً لاتفاق السلام الشامل (CPA)، هذه هي الحدود التي يجب أن تشكل الحد الفاصل بين شمال وجنوب السودان بعد الانفصال في كل مكان ما عدا في أبيي. بالإضافة إلى ذلك، وخلال اجتماع عقد في الستيب في أبريل/نيسان ٢٠١٠، خلص مؤتمر آخر للمسيرية إلى أن كل من يحاول ترسيم الحدود وفقاً لقرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) سيتعرض للهجوم.

على الرغم من أن ترسيم الحدود كان من المفترض أن يكتمل بحلول ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، فبحلول يونيو/حزيران ٢٠١١، لم يكن قد تم تشييد سوى أربعة من أجهزة الإرشاد الـ ٢٦ المقررة للإشارة إلى حدود منطقة أبيي، وكلها في جنوب الإقليم. لقد تخلى فريق ترسيم الحدود عن عمله إثر تلقيه تهديدات من ميليشيات المسيرية. كما أن حالة التوتر المتزايدة والمزاعم التي كانت لا تزال تشكل موضوع خلاف قد حالت دون تشكيل لجنة الرقابة المكلفة من قبل محكمة التحكيم الدائمة (PCA) ومجلس الشيوخ المؤلف من ممثلين عن المسيرية ودينكا. وقد ازداد غضب دينكا نقوك نتيجة لعدم إحراز أي تقدم سياسي.

Map 1 A history of the Abyei border agreements



Sources: Abyei; Public Law and International Policy Group; Oil fields: IHS Energy, f.a. 1

في ظل هذه الظروف، تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل ملحوظ في العام ٢٠١٠. فقد قتل ثلاثة أشخاص في اشتباكات دارت بين المسييرية ودينكا نقوك في ماريال أشاك، فضلاً عن شخص آخر في ماكر وثمانية في تاجالي في ٥ يوليو/تموز. وردت إدارة أبيبي على الهجوم الأخير بنقل ٣٠٠ ضابط من ضباط الشرطة من جوبا إلى أبيبي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تواجد الشرطة في الإقليم إلى ٦٤١ عنصراً.

مواقف الجهات المعنية بشأن حدود أبيبي

إثر صدور حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، تشابكت مسألة حدود أبيبي مع مسألة المستقبل السياسي الأوسع نطاقاً للإقليم. فالحدود التي أقرتها المحكمة، وعلى الرغم من القبول بها نظرياً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحزب المؤتمر الوطني (NCP)، قد اصطدمت تنفيذها في واقع الأمر بعراقيل من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP) الذي أراد أن يجعل من أي قرار بشأن حدود أبيبي مشروطاً بالمستقبل السياسي للإقليم. غير أن اتفاق السلام الشامل (CPA) يميز بشكل تام بين القضيتين: إذ أن الحدود المقررة من قبل محكمة التحكيم الدائمة (PCA) يجب أن تكون حدود أبيبي سواء قررت أبيبي الانضمام إلى جنوب السودان أم لا.

لقد أعرب حزب المؤتمر الوطني (NCP) علناً عن قبوله قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) بعد فترة قصيرة من صدوره. ومنذ ذلك الحين، أيد أعضاء مختلفون من الحزب القرار بشكل صريح، في حين شكك آخرون به مشيرين إلى تعذر الدفاع عنه. إن التأخير والعوائق التي عرقلت مسار عمل لجنة ترسيم الحدود التقنية إنما هي متسقة مع حملة متعمدة لحزب المؤتمر الوطني (NCP) ترمي إلى تأخير والتعتيم على تنفيذ قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في حين يجري العمل على ترتيب أفضل بحكم الأمر الواقع على الأرض.

في المقابل، تنظر إدارة أبيبي الخاضعة لهيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) إلى تاريخ السنوات الخمس الماضية من المفاوضات بشأن حدود أبيبي على أنها سلسلة من التنازلات من جانبها؛ فهي ترى أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسييرية لم يقدموا أي تنازلات على الإطلاق. في المقابلات التي أجريت في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١، لاحظ سياسيو إدارة أبيبي تراجعاً في مطالبات دينكا نقوك الأصلية المتصلة بالأراضي في التقرير النهائي للجنة حدود أبيبي (ABC) والتي كانت بدورها قد خفضت بموجب قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA).

في مقابلة جرت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، أعرب دينغ ألو كول، وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان (GoS)، عن مشاعر إحباط مماثلة:

لقد رفض الرئيس البشير قرار الخبراء إثر توصلهم إليه ورفعته في يوليو/تموز ٢٠٠٥. كان هذا أول خرق لاتفاق السلام الشامل (CPA). في وقت لاحق، في العام ٢٠٠٨، قاموا بمهاجمة

المنطقة وتدميرها وإحراق مدينة أبيي. نتيجة لذلك، دخلت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحزب المؤتمر الوطني (NCP) في مناقشة طويلة جداً. في النهاية، أنشأ حزب المؤتمر الوطني (NCP) إلى أن دينكا نفوك قد حصلوا على مساحة أكبر من الأرض، أكثر مما يستحقون بالفعل، وقيل لنا أن نتوجه إلى التحكيم الدولي.

قبلت الحركة الشعبية لتحرير السودان اللجوء إلى التحكيم الدولي، فذهبنا إلى لاهاي، وقد أمضينا ما يقارب السنة. وفي نهاية المطاف، وافقنا كلانا على الحكم الذي توصلت إليه المحكمة. وكان من المفترض أن يكون الحكم نهائياً وملزماً للطرفين، احتفلنا كلانا وعدنا إلى الديار. بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، بدأ حزب المؤتمر الوطني (NCP) بالتراجع عن قرار محكمة لاهاي، وهذا حالنا اليوم. وما هم يأتون إلينا من جديد ويقولون: "عليكم التنازل لنا عن الجزء الشمالي من أبيي" ... لقد فقدنا ما يقارب الـ ١٦,٠٠٠ كيلومتر مربع نتيجة لحكم لاهاي، وما هم اليوم يطالبوننا بمنحهم من جديد نحو ٤,٠٠٠ كيلومتر مربع (allAfrica.com، ٢٠١٠).

يشير دينغ ألو إلى اقتراح جديد يحظى بدعم حزب المؤتمر الوطني (NCP). أثناء المفاوضات في أبيي أبا في شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، إذ كان قد بات من الواضح أكثر فأكثر أن استفتاء أبيي لن يمضي قدماً، قدّم الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) عدداً من المقترحات التوفيقية لإنهاء الأزمة. بدأ وسطاء الاتحاد الأفريقي (AU) معنيين بشكل رئيسي بالتأكد من مرور استفتاء الجنوب بشكل سلس. ونظراً إلى قلقهم حيال تأزم مسألة أبيي، حاولوا تغيير شروط المناقشة. قضى أحد المقترحات بتقسيم إضافي لأبيي، مع ضم النصف الشمالي (ودفرا)^٢ حقل النفط الوحيد المتبقي في إقليم أبيي) إلى الشمال والنصف الجنوبي إلى جنوب السودان. لقد حظي هذا الاقتراح بدعم المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان، سكوت غريشن، مما أغضب جماعة دينكا نفوك^٣.

رفض دينكا نفوك حتى مجرد النظر في الاقتراح. فمن وجهة نظرهم، وبما أن قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) قد حظي بموافقة كلا الطرفين كقرار نهائي وملزم، فقد كانت مقترحات الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) خارجة عن نطاق الاتفاق، وانحرافاً، كما يلاحظ جونسون (٢٠١١، ص. ٥)، يقوض دور الوساطة الدولية وشرعية قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA). كما اعتبر دينكا نفوك أن أي تقسيم إضافي لأبيي هو بمثابة ترسيخ للاستيلاء على الأراضي الذي تمّ خلال الحرب الأهلية الثانية حين قامت ميليشيات المسييرية بإجبار سكان دينكا في شمال أبيي على النزوح. فهذا برأيهم مساومة على مساومة أخرى على مساومة سابقة – وبالنسبة إليهم، مساومة واحدة أكثر من كافية.

تشير التصريحات الأخيرة لحزب المؤتمر الوطني (NCP) إلى عدم موافقته على حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA) وإصراره على انتماء أبيي إلى الشمال. لقد صرّح كل من إبراهيم غندور، أمين الشؤون السياسية في حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وصالح غوش، المستشار

الرئاسي، أن أبيي تنتمي إلى الشمال بسبب وقوعها شمال حدود^{٢٢} العام ١٩٥٦ - سيحدد خط الحدود الوارد في اتفاق السلام الشامل (CPA) الحدود بين الشمال والجنوب في سائر المناطق باستثناء منطقة أبيي (صوت أميركا، ٢٠١٠).

إن هذه المزاعم والمطالبات، التي غالباً ما يتم التراجع عنها، هي في جزء منها لأعياب تفاوضية. من خلال البدء بموقفه التفاوضي مع عدم الاعتراف بمحكمة التحكيم الدائمة (CPA). يشجع حزب المؤتمر الوطني (NCP) على تداول النوع نفسه من التنازلات التي قدمها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP). كما أن احتضان حزب المؤتمر الوطني (NCP) الأخير لهذا الحل الوسط، الذي يقسم منطقة أبيي إلى شطرين، هو في حد ذاته استراتيجية سياسية. فهو يسمح للحزب بتسويق نفسه على أنه الجهة التي تريد التفاوض، في حين أنه يختار موقفاً تفاوضياً يعرف مسبقاً أنه سيتم رفضه من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، مما يجعل هذه الأخيرة تبدو وكأنها الطرف المتعنت.

الانعكاسات الأوسع نطاقاً للمفاوضات بشأن الحدود بين الشمال والجنوب

بحسب ما لاحظ جونسون (٢٠١٠أ)، فإن إنشاء الحدود بين الشمال والجنوب هو تعديل لوجه الاستخدام التاريخي للأراضي عبر المنطقة الحدودية. وفي الكثير من المناطق، ما كان يوماً يُعتبر مناطق للاستخدام المشترك بات يُزعم أنها مناطق خاصة وحصرية. على الرغم من ذلك، فالوضع في أماكن كثيرة أخرى يحمل على التفاوض إلى حد كبير أكثر مما في أبيي. ففي شمال بحر الغزال، على سبيل المثال، أدت الاجتماعات بين دينكا ملوال والرزبقات إلى خلق أرضية مشتركة واعدة للمفاوضات في المستقبل. غير أن الحائط المسدود التام في أبيي يعدّ مؤشراً مقلقاً لما قد يحدث في أماكن أخرى على طول الحدود إذا ما تشابكت المفاوضات بين المجتمعات المحلية بالمصالح السياسية الوطنية كما حدث في أبيي.

للعملية في أبيي أيضاً تبعات مقلقة بالنسبة إلى المشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق و جنوب كردفان. فكلتا الولايتان كانتا متورطتين بشدة في الحرب الأهلية، وقد قدّم اتفاق السلام الشامل (CPA) لهما وعداً بمشاورات شعبية^{٢٣}، وإن كان بعبارات غامضة. ونظراً لعدم إبداء حزب المؤتمر الوطني (NCP) أي إرادة سياسية بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل (CPA) في أبيي، فلا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت المشاورات الشعبية التي سبق القيام بها في النيل الأزرق أو تلك المقرر إجراؤها في جنوب كردفان في وقت ما بعد انتخابات الولاية في مايو/ أيار ستؤدي إلى ترتيب سياسي مستقر ومستدام.

خلافاً للجزء المتبقي من الحدود بين الشمال والجنوب، تتصل نضالات أبيي بشأن الحدود بترسيم حدود جديدة، وليس إعادة ترسيم حدود معينة أو نقل للأراضي - وهما الشرطان المتصلان بحدود العام ١٩٥٦ بين الولايات الشمالية والجنوبية.

في أبيي، أدت الحدود الوطنية المقترحة التي تخترق أراضي الرعي المشتركة إلى جمع فاشل بين إطارين غير متوافقين - المطالب المطلقة بالسيادة الوطنية، حيث يطالب كيان بالسيطرة الحصرية على أرض معينة كتعريف لوجوده، وحركات قائمة على التنقل المتقلب في منطقة حقوق مشتركة. لقد أدى ذلك في مناطق الحقوق المشتركة (مثلاً على طول كير) المستخدمة من قبل المسيرية كأساس للمطالبة بحصرية الحقوق. وعلى الرغم من عدم إنشاء حدود جديدة في المناطق الأخرى المتنازع عليها على طول الحدود بين الشمال والجنوب، تواجه هذه المناطق الخطر نفسه بأن تتم ترجمة الاستخدام المشترك والثانوي إلى مطالبة بالحصرية الوطنية أو العرقية.

أما الدرس الثاني الرئيسي الذي يمكن استفادته من المناقشات بشأن حدود أبيي هي الطريقة القوية التي يمكن للسياسات الوطنية منع تسوية المظالم المحلية بها. فقد تم توقيف دفع التعويضات عن الوفيات في موسم الرعي السابق، على سبيل المثال، بسبب هجمات الميليشيات في العام ٢٠١١، مما أدى إلى تجميد الأليات التي تسمح بالتعايش بين دينكا نقوك والمسيرية.

لا يقضي الهدف من رعاية حزب المؤتمر الوطني (NCP) لميليشيات المسيرية في النصف الأول من العام ٢٠١١، المبيّن أدناه، في المقام الأول بتعزيز مصالح المسيرية، وإنما زعزعة مفاوضات ما بعد الاستفتاء بين الشمال والجنوب وتقوية قبضة حزب المؤتمر الوطني (NCP) على حقل النفط الشمالي في أبيي. غير أنه يُشار إلى هجمات الميليشيات وكأنها استجابة مستقلة من قبل المسيرية لأعمال العنف المرتكبة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ضد الرعاة، بهذه الطريقة، تصبح المظالم المحلية قناعاً للمصالح السياسية الوطنية،^{٢٤} وهي حالة، بحسب ما لاحظ جونسون (٢٠١٠، ص. ٦٣-٥٦). قد تتكرر في ولاية الوحدة، حيث يقع احتياطي النفط أيضاً في المناطق المتنازع عليها على الحدود بين الشمال والجنوب.

لا يبدو هنالك أي حل عملي للأزمة الحالية في أبيي. ويلحظ حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA) أنه "لا ينبغي تفسير عملية نقل السيادة في سياق ترسيم الحدود على أنه إلغاء للحقوق التقليدية المتصلة باستخدام الأراضي" (اتفاق السلام الشامل (PCA)، ٢٠٠٩، ص. ٩٠). وعلى الرغم من جاذبية ذلك من الناحية النظرية، يصعب من الناحية العملية فصل "الحقوق التقليدية" عن السياسة الوطنية، وحتى قبل تنفيذ إنشاء أي حدود وطنية، فقد اشتكى المسيرية من مضايقات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). فمن الصعب توقع أي تحسن في حال إنشاء حدود "صعبة"، مليئة بالحواجر العسكرية، في أبيي. وبالمثل، تعتمد أي منطقة منزوعة السلاح تسمح للمجموعات الرحل بالعبور بحرية - مثل تلك المقترحة من قبل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ - على حسن نية الحكومتين بشأن عدم إرسال ميليشيات تعمل بالوكالة عنها عبر المنطقة. ونظراً إلى تاريخ حزب المؤتمر الوطني (NCP) الطويل في استخدام مثل هذه الميليشيات في المنطقة (دي وال، ١٩٩٣)، فمن الصعب توقع استدامة هذا النوع من الحدود غير المضبوطة في حال استخدامها كغطاء لمقاتلي الميليشيات. 

